JOURNAL OF HADITH STUDIES

Vol 10. No. 1 (SI) (May 2025)
eISSN: 2550-1488
journalofhadith.usim.edu.my

تطبيقات السنة النبوية في المعاملات المالية المعاصرة في ظل التجارة الإلكترونية

(Application of The Prophet's Sunnah in Financial Transactions in The Context of E-Commerce)

Ibtisam binti Muhamad, Affa Mohammed Saeed Osman
Faculty of Islamic Studies and Social Sciences, Universiti Sultan Azlan Shah

Abstract
Technological advancements have revolutionized contract formation, particularly in electronic transactions, which are fundamental to our digital economy. As these methods evolve, it is crucial to examine their associated risks and impacts. This research specifically addresses the uncertainties present in electronic sales, focusing on shopping transactions on commercial platforms where the potential for fraud poses significant financial risks. The study aims to integrate principles from the prophetic tradition (Sunnah) into contemporary financial transactions, including e-commerce, to promote justice and transparency. By employing both inductive and analytical methods, this research seeks to develop clear principles that can guide digital financial transactions and ensure ethical practices. Key findings underscore the importance of improving information network security to safeguard against potential breaches, which can lead to financial loss. Additionally, consumer feedback reveals a high level of satisfaction with electronic sales, attributed to clear guarantees and policies that enhance trust and safety in the shopping experience. By enhancing user evaluations and experiences, businesses can foster greater consumer confidence and encourage informed purchasing decisions. To mitigate the risks associated with uncertainties, especially in contracts involving parties who are not physically present, greater consumer awareness and education are essential. By understanding these risks, consumers can make better-informed decisions, leading to a more secure and trustworthy e-commerce environment.

Kata Kunci: *Prophetic Tradition, Financial Transactions, E-Commerce, Uncertain Sales, Usury.*

Article Progress

Received: 9 February 2025
Revised: 11 March 2025
Accepted: 30 April 2025

*Corresponding Author: Ibtisam binti Muhamad. *Faculty of Islamic Studies and Social Sciences, USAS.*

Email: ibtisam@usas.edu.my

المقدِّمة:

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وإمام المتقين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

تعتبر السنة النبوية الشريفة واحدة من أهم المصادر التشريعية التي توجّه حياة المسلمين في جميع مجالاتها، سواء كانت في العبادات أو المعاملات. فهي تمثل المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم، وتأتي مكملة ومفصلة لأحكامه، مما يمنحها أهمية كبيرة في تحديد معالم الطريق الصحيح الذي ينبغي للمسلمين اتباعه في حياتهم اليومية. ومن بين هذه الجوانب الحيوية التي تعنى بها السنة النبوية، تبرز المعاملات المالية باعتبارها جزءًا أساسيًا من الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وفي ظل التطورات التكنولوجية الحديثة وانتشار التجارة الإلكترونية، أصبح من الضروري إعادة النظر في تطبيق مبادئ السنة النبوية في هذا السياق الحديث لضمان الالتزام بالقيم الإسلامية في إدارة الأموال

والمعاملات. ففي عالم اليوم، تشهد التجارة الإلكترونية نموًا هائلًا حيث يعتمد الأفراد بشكل متزايد على الإنترنيت لإجراء المعاملات المالية الإلكترونية، لأن هذه المعاملات تتم عبر منصات رقمية تعتمد على تقنيات معقدة وأنظمة دفع إلكترونية، فإنها قد تحمل معها بعض التحديات مثل الغرر (الجهالة)، الغش، الاحتكار، والربا، وهي أمور تحرمها الشريعة الإسلامية. وهنا تبرز أهمية العودة إلى السنة النبوية كمرجع أساسي يوجّه المسلمين نحو التعامل بالصدق والأمانة، ويحثّ على التزام بالأخلاق القيمة في كافة أنواع المعاملات المالية. فالسنة النبوية لم تكن فقط توجيهًا نظريًا، بل هي منهج عملي يطبق في الحياة اليومية، وهي تقدم الإرشادات اللازمة التي يجب على المسلمين اتباعها في تعاملاتهم المالية. فيهدف هذا البحث على تطبيق مبادئ السنة النبوية لضبط المعاملات المالية الإلكترونية وفق الشريعة، ومواجهة تحديات التجارة الإلكترونية بتوجيهات شرعية وأخلاقية، بما في ذلك المعاملات الحديثة التي ظهرت في ظل التجارة الإلكترونية، حيث تتم دراسة البيوع الإلكترونية المعاصرة لتطبيقها وفقاً لمبادئ السنة النبوية وأحكام الشريعة الإسلامية. أما منهج هذه الدراسة يستند على منهجين الاستقرائي والتحليلي. وذلك من خلال مراجعة الأدلة النبوية ذات الصلة وفهم الإطار الشرعي الذي يحكم المعاملات المالية في الإسلام، تطبيقاً لسنة النبي محمد صلى الله عليه وسلم. كما تسعى إلى توضيح كيفية توجيه السنة النبوية للمسلمين نحو اتباع الأساليب الصحيحة والمسؤولة في معاملاتهم المالية الإلكترونية، سواء من خلال الالتزام بالصدق والأمانة في البيع والشراء، أو من خلال التحقق من الشروط والعقود وضمان حقوق المستخدمين. إن أهمية هذا البحث تتجلى في كونه يتناول موضوعًا حديثًا يتطلب اجتهادًا شرعيًا من خلال العودة إلى أصول الشريعة والسنة النبوية لتقديم الحلول والمعايير المناسبة للتعامل مع التجارة الإلكترونية. فالابتعاد عن الغرر والغش في المعاملات، وضرورة تحقيق العدالة بين جميع الأطراف ، وبالتالي، يمكن لهذا البحث أن يشكل مرجعًا مهمًا في مجال الفقه الإسلامي، وكذلك للمسلمين الذين يرغبون في ممارسة تجارتهم الإلكترونية بما يتوافق مع تعاليم الدين الإسلامي.

أسئلة البحث

1. ما هي المبادئ الأساسية في السنة النبوية التي تنظم المعاملات المالية المعاصرة وأهم التحديات الشرعية التي تواجه التجارة الإلكترونية ؟
2. ما الغرر الواقع في هذه التعاملات المالية الالكترونية وكيفية التغلب عليها؟
3. كيفية تطبيق السنة النبوية في المعاملات المالية في التجارة الإلكترونية و توافقها مع تعاليم الإسلام؟

أهداف البحث:

1. تحليل المبادئ الأساسية في السنة النبوية المتعلقة بالمعاملات المالية المعاصرة، مع التركيز على كيفية تطبيق هذه المبادئ في التجارة الإلكترونية، ودراسة كيفية مواكبة هذه المبادئ للمتغيرات الحديثة في النظام المالي الرقمي.
2. دراسة تحديات الغرر في المعاملات المالية الإلكترونية، من خلال استعراض التطبيقات العملية للتجارة الإلكترونية في ضوء الشريعة الإسلامية، مع تقديم حلول شرعية للتغلب على هذه التحديات وضمان نزاهة المعاملات.
3. استكشاف كيفية تطبيق السنة النبوية في المعاملات المالية في التجارة الإلكترونية، والتأكد من توافق هذه المعاملات مع تعاليم الإسلام، مع تقديم توجيهات عملية للمستهلكين والتجار المسلمين في كيفية الالتزام بالأخلاقيات الإسلامية في التعاملات الإلكترونية لضمان حماية حقوق جميع الأطراف.

أهمية البحث:

1- تكمن أهمية البحث في أنه يتناول أحد أهم التحديات التي تواجه المسلمين في ظل التطور التكنولوجي وانتشار التجارة الإلكترونية.

2- تقديم رؤية إسلامية شاملة حول كيفية التعامل مع المعاملات المالية المعاصرة بما يتماشى مع التعاليم الإسلامية. فتسعى الدراسة إلى توجيه المسلمين نحو كيفية تطبيق القيم الإسلامية في التعاملات المالية المعاصرة.

3- إيجاد حلول عملية لمشكلات الغرر والغش والربا التي قد تواجه التجار والمستهلكين في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، ويهدف إلى تعزيز القيم الأخلاقية في هذا المجال.

منهج البحث

المنهج الإستقرائي: إذ يهتمُ الباحثين فيه بجمع وقراءة كافة المعلومات حول جزئيّة البحث قبل إصدار القرار العام حولها، وهي عبارة عن القراءة الدقيقة واللازمة لإجراء هذا البحث والتركيز على النقاط المهمة.

المنهج التحليلي: لدراسة البيوع الإلكترونية المعاصرة، واستكشاف تطبيقات السنة النبوية في البيوع الإلكترونية من حيث ضرورة وضوح الشروط في العقود الإلكترونية. لحصول على بيانات دقيقة، وقد استندت الدراسة إلى تحليل للبيانات ذات الصلة بالدراسة، وتتطلع هذه الدراسة إلى مراجعة الكتب المعاصرة المتعلقة بالموضوع والمصادر والمراجع المرتبطة بها.

مشكلة البحث

مشكلة البحث تتجلى في كشف الغرر الموجود في البيوع الإلكترونية، وخاصة في المعاملات المالية التسويقية عبر المنصات التجارية على الإنترنيت. الغرر هنا يعني الجهل أو الغموض الذي قد يصاحب عملية البيع أو الشراء. عند

إجراء المعاملات المالية عبر الإنترنت، هناك دائمًا مخاطر مرتبطة بالدفع أو بطرق الشحن. بعض المنصات قد لا توفر طرق دفع آمنة أو تفرض رسومًا غير مبررة على المشتري، مما قد يزيد من المخاطر المالية ويجعل العملية التجارية غير موثوق بها. فتطبيق السنة النبوية في المعاملات المالية الإلكترونية في تحدي مواءمة المبادئ والتوجيهات النبوية مع التقنيات الحديثة والمعاملات الجديدة التي لم تكن موجودة في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم، فالسنة النبوية تنهى عن الغرر في المعاملات التجارية، قد تتضمن فوائد أو رسوم إضافية قد تدخل في نطاق الربا، وهو محرم في الإسلام. تطبيق السنة النبوية يتطلب البحث عن طرق دفع وتداول مالي يجنبنا الفوائد الربوية، مثل استخدام أنظمة دفع تلتزم بالشريعة الإسلامية، مثل التمويل الإسلامي أو الدفع النقدي الفوري. وتتمثل مشكلة تطبيق السنة النبوية في المعاملات المالية الإلكترونية في التوفيق بين المبادئ الشرعية التي تتعلق بالعدل، والابتعاد عن الغرر، وبين التعقيدات التقنية التي تصاحب التجارة الحديثة. ويحتاج تطبيق السنة النبوية إلى تطوير المعاملات الإلكترونية المتوافقة مع الأحكام الشرعية. لذا، هناك حاجة ماسة إلى كشف هذه المخاطر والعمل على معالجتها من خلال تطبيق الضوابط الشرعية المستندة إلى السنة النبوية في المعاملات المالية الإلكترونية. وضمان تحقيق العدالة في هذه المعاملات.

أولاً: تعريف السنة النبوية لغة واصطلاحاً:

1- السنة لغة: إنها في الأصل مأخوذة من السنن، وهو الطريق والوجه والقصد (ابن منظور، 1414)، وقد أطلقت على عدة معانٍ، ومن أهمها:

الطريقة والسيرة حميدة كانت أو ذميمة (الفيومي، 2000): فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: " مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً، فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ ". أخرجه المسلم (النيسابوري، 2017).

2- تعريف السنة النبوية اصطلاحاً:

ما صدر عن النبي غير القرآن الكريم، من قول أو فعل أو تقرير، مما يصلح أن يكون دليلاً الحكم شرعي " (الإحكام في أصول الأحكام، 1424).

فالأصوليون اهتموا بأقوال النبي وأفعاله وتقريراته التي تثبت الأحكام وتقررها، باعتباره هو المشرع الذي يضع القواعد للمجتهدين" (السلفي، 1999).

ثانياً: المعاملات المالية في الفقه الإسلامي.

تحليل مبادئ السنة النبوية المتعلقة بالمعاملات المالية المعاصرة التي وردت في السنة النبوية والتي تتعلق بالمعاملات المالية المعاصرة، وكيفية تطبيقها في التجارة الإلكترونية.

أولا تعريفها:المعاملات المالية ومفهوم الالكترونية: "هي معاملات مالية ومعاوضات التي تكون بين طرفين، تأتي

بواسطة وسائل أو سجلات إلكترونية، ويراد بها عند وصفها بلفظ تجارة الإلكترونية، والغرض من هذا تسهيل وتسريع التعاملات المالية المتصلة بشبكة الإنترنيت " (شبير، 2007).

تعريف المعاملات المالية الإلكترونية: "هي القضايا المالية الإلكترونية ووسائل الاتصال التي يتم من خلالها إبرام العقود بهدف تيسير وتسريع العمليات المالية، باستخدام وسائل إلكترونية" (شبير، 2007). فالمعاملات المالية التي تغير موجب الحكم عليها نتيجة التطور وتغير الظروف والأحوال والأعراف فلا مانع من تغيير الحكم فيها، ولهذا قرر الفقهاء:" لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان"، ففي كتب الفقه اجتهادات كثيرة بنيت على وسائل زمنية قديمة طرأ على تلك الوسائل التغير والتطور، فلا مانع من تغيير تلك الاجتهادات. ولذلك قال القرافي في الفروق: (الجمود على المنقولات أبداً ضلال في الدين، وجهل بمقاصد علماء المسلمين والسلف الماضين) (المالكي، د.ت).

لم يحظُر الإسلام أي من المعاملات في حياة الناس، إلّا التي منعها في المصادر الأساسية، وجاء فيها نص مباشر للتحريم والمنع، قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم:«مَنْ أَحْدَثَ مِنْ أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ» أخرجه البخاري (الشنقيطي، 1995)، والأصل في المستجدّات من المعاملات الإباحة، ولكن بعد تحليلها وتوظيف أحكام الشريعة الإسلامية فيها، وثبات عدم مخالفتها لهذه الأحكام. يتفق فقه المعاملات مع فروع الفقه الإسلامي من عبادات وغيرها في أن مصدرها رباني يتمثل في القرآن الكريم والسنة النبوية، إلا أن فقه المعاملات يقوم في تشريعه على أساس القواعد العامة والقواعد الكلية، ومن هذه المبادئ قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾ [النساء:29]. ولأن المعاملات مبنية على العلل والمصالح بينما فُرضت العبادات على المسلمين، وكُلّف بها كل فرد حتى لو لم يعرف الحكمة والهدف أو القصد منها، أمَّا المعاملات فهي غير تعبّدية ووجدت في حياة الناس، لتحقيق مصالح ترتبط بتلبية احتياجاتهم، وتحقيق مصالح فردية وجماعية. فكل حكم من أحكام المعاملات الإسلامية جاء في تحقيق مصلحة مقصودة (نوال، 2020)، لها عللها وأسبابها ويتم تطبيقها بحيث تحقق مصلحة وتدرأ مفسدة.

ثالثاً: تطبيقات السنة في الأمور المالية.

دراسة المفاهيم الشرعية للمعاملات المالية الإلكترونية والتي قد تنشأ في ظل التجارة الإلكترونية، مثل الغرر، والاحتكار، والربا. فحكم المعاملات المالية عامة وخاصة المعاملات الإلكترونية بصفتها من العقود المستجدة وذلك من خلال بيان أحكامها وتكييفها الفقهي واختلاف آراء العلماء فيها. إذ تعتمد على أسس و مبادئ عامّة للإسلام لأنَّ المصادر الأساسية لفقه المعاملات الإسلامية هي القرآن الكريم والسنة النبوية. قال الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ۚ﴾[البقرة :275]، فقد أحلّ الله البيع وحرّم الربا، والمقصود هنا أنَّ البيع مشروع بكل أنواعه،

أما الربا محرم شرعاً بكل أشكاله، بالاعتماد على المضمون العام للبيع والربا. الأصل في المعاملات إباحة العقود والشروط :جعلت (الأصل في المعاملات الإباحة) (ابن نجيم، 1999). لم يحظُر الإسلام أي من المعاملات في حياة الناس، إلّا التي منعها في المصادر الأساسية، وجاء فيها نص مباشر للتحريم والمنع، قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم:«مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ» (الشنقيطي، 1995)، والأصل في المستجدّات من المعاملات الإباحة، ولكن يجب عرضها وتحليلها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، ويتم توظيفها في حالة ثبوت عدم مخالفتها لهذه الأحكام. ولا شك أن فقه المعاملات يتفق مع فروع الفقه الإسلامي الأخرى من عبادات وغيرها في أن مصدرها رباني يتمثل في القرآن الكريم والسنة النبوية. ومادام أن التجارة يتوفر فيها شروط البيع والتراضي. ومن المعلوم بالضرورة أن المعاملات المالية مبنية على العلل والمصالح ولهذا تدور معها وجود وعدماً، بينما فُرضت العبادات على المسلمين، وكُلّف بها كل فرد حتى لو لم يعرف الحكمة والهدف أو القصد منها، وإنما مأمور بتأديتها وتنفيذها، أمَّا المعاملات فهي غير تعبّدية ووجدت في حياة الناس، لتحقيق مصالح ترتبط بتلبية احتياجاتهم، وتحقيق مصالحهم الفردية والجماعية. فكل حكم من أحكام المعاملات الإسلامية جاء في تحقيق مصلحة مقصودة (نوال، 2020)، لها عللها وأسبابها ويتم تطبيقها بحيث تحقق مصلحة وتدرأ مفسدة.

رابعاً التجارة الإلكترونية من منظور تطبيق السنة النبوية في المعاملات المالية المعاصرة:

توجيه المستهلكين والتجار المسلمين في التجارة الإلكترونية، إلى تقديم توجيهات عملية للمستهلكين والتجار المسلمين حول كيفية التعامل المسؤول والأخلاقي في التجارة الإلكترونية بما يضمن حماية حقوقهم. فيتميز بأنه يتم في إطار فضاء إلكتروني عن طريق شبكة الإنترنيت، كما يتزايد العالم في استخدامه، والسبب يرجع إلى السرعة التي يتميز بها في إبرامه. علاوة على ذلك، تحرم السنة النبوية الربا (الفوائد المحرمة) في المعاملات المالية إن كان بها قرض وبها فائدة بناءً على تأخير الدفع، وبالتالي، يجب أن تكون العقود الإلكترونية خالية من المعاملات الربوية. تُعتبر هذه المبادئ إطارًا قويًا لتنظيم العقود الإلكترونية بما يتفق مع الشريعة الإسلامية وتوجيهات السنة النبوية. وتطبيق مبادئ السنة النبوية في المعاملات المالية المعاصرة كالتالي:

1- الصدق والأمانة في التعاملات المالية التي تتعلق بالتجارة الإلكترونية، والدليل من السنة :قال النبي ﷺ: "التَّاجِرُ الصَّدُوقُ الأَمِينُ معَ النَّبِيِّينَ والصِّدِّيقِينَ والشُّهَدَاءِ" (رواه الترمذي) (الألباني، 2000). هذا الحديث يحث على الصدق والأمانة في التجارة. وخاصة في المعاملات المالية الإلكترونية، يُشترط على الجار أن يكونوا صادقين في وصف المنتجات والخدمات المقدمة، خالية من أي عيوب أو مشاكل قد تكون في المبيع أو المنتجات. فالأمانة تقتضي أيضًا الالتزام بالتسليم في الوقت المحدد وعدم استغلال ثقة العملاء.

2-النهي عن الغش، قال النبي ﷺ: " مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا" (رواه مسلم). والتطبيق في التجارة الإلكترونية يشير هذا الحديث إلى ضرورة الامتناع عن الغش والخداع في المعاملات التجارية. و قد يقع الغش في تقديم المعلومات الغير دقيقة عن المنتجات، أو نشر صور مُضللة، أو بيع منتجات غير مطابقة للمواصفات. فالسنة النبوية تحث على الشفافية والوضوح في التعاملات التجارية لحماية المستهلكين.

3- تحديد حقوق وواجبات كلا من الطرفين قال النبي ﷺ:" المسلِمُونَ على شُرُوطِهِم"(رواه البخاري). (الخراساني، 1991). فتحديد الشروط هو أساس المعاملة، حيث يشمل ذلك توضيح شروط البيع، سياسة الإرجاع والاستبدال، وتفاصيل الدفع. يجب أن تكون هذه الشروط موجودة ومتفق عليها بين قبل البائع والمشتري لحماية حقوقهم.

4- التيسير وعدم التعقيد. من السنة :قال النبي ﷺ: " يَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا " (رواه البخاري) (الجعفي، 1993). وفي ظل التجارة الإلكترونية، يمكن تطبيق هذا المبدأ من خلال تبسيط إجراءات الشراء والتواصل مع العملاء. فتقديم واجهة سهلة الاستخدام وتوفير دعم فني سريع، وحل المشكلات المتعلقة بالشحن أو الدفع بمرونة يعد امتثالًا لتوجيهات النبي ﷺ في التيسير والتسهيل.

5- الوفاء بالعقود، لحديث عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: سَمِعْتُ حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: "الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَذَبَا وَكَتَمَا مُحِقَتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا ". (رواه البخاري ومسلم). (الجعفي، 1993). هذا الحديث يدل على الوفاء بالعقود في المعاملات ليس فقط مطلوباً شرعياً، بل هو سبب في البركة.

ويتضح أن الوفاء بالعقود هو واجب شرعي يلتزم به المسلمون في تعاملاتهم، سواء كانت معاملات مالية أو غيرها، طالما أنها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. فيُلزم التجار في التجارة الإلكترونية بالالتزام بالشروط المتفق عليها بين البائع والمشتري.

6- تحريم الربا، قال النبي ﷺ: " لَعَنَ اللَّهُ آكِلَ الرِّبَا وَمُوكِلَهُ وَكَاتِبَهُ وَشَاهِدَيْهِ. وَقَالَ: هُمْ سَوَاءٌ "(رواه مسلم). (النجدي، 1996). وحديث نقله الحارث بن أبي أسامة عن علي بن أبي طالب أن قال النبي محمد صلى الله عليه وسلم: "كُلُّ قَرْضٍ جَرَّ مَنْفَعَةً فَهُوَ رِبًا" (رواه الحارث في مسند الحارث) (الكوفي، 2015)، بما أننا نتعامل مع البيوع الإلكترونية في عملية الشراء وخاصة عند الدفع عبر الإنترنت، بعض الأنظمة المالية الإلكترونية قد تقدم خدمات تمويل بمقابل فائدة، ويعد هذا شكلًا من أشكال الربا المحرم. يجب أن تلتزم هذه الأنظمة بتمويل يعتمد

على الشروط الإسلامية مثل التمويل الإسلامي الذي لا يفرض فوائد ربوية. وكذلك في بعض المعاملات يتم فرض رسوم تأخير في حال عدم سداد قيمة المنتجات أو الخدمات في الوقت المحدد. إذا كانت هذه الرسوم تزيد عن التكلفة الفعلية للتأخير وتعد منفعة إضافية، فقد تعتبر أيضًا من الربا. فيجب تجنب الربا بجميع أشكاله، سواء كان في المعاملات البنكية أو القروض التجارية. يمكن استخدام طرق تمويل إسلامية تعتمد على الشراكة أو المرابحة، حيث تكون المعاملات متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

7- حماية حقوق المستهلك، قال النبي ﷺ: " لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ" رواه ابن ماجه (القزويني، 2009). من مبادئ السنة النبوية حماية المستهلكين من الأضرار والخسائر. يشمل ذلك وضع سياسات واضحة للإرجاع والاستبدال وحل النزاعات بطريقة عادلة. يجب على التجار أن يحرصوا على عدم استغلال العملاء وأن يوفروا ضمانات لحمايتهم من المنتجات المعيبة أو المعاملات الاحتيالية. لذا تعتمد السنة النبوية على مبادئ الصدق، الأمانة، التيسير، والوفاء بالعقود، وجميعها يمكن تطبيقها في التجارة الإلكترونية المعاصرة. الامتثال لهذه المبادئ في التجارة الإلكترونية يؤدي إلى تعزيز الثقة بين البائعين والمشترين، ويعكس الالتزام بالتعاليم الإسلامية التي تسعى إلى تحقيق العدل والصدق في المعاملات المالية.

خامساً: ضوابط المعاملات المالية الإلكترونية

فضابط التعاملات المالية الإلكترونية أن تكون خاليةً من الربا، بما أنه أحد مناطات النهي في المعاملات المالية المعاصرة، فإذا كان التسويق يتعلق بمعاملة ربوية وموصلاً إليها فهو حرام قطعاً. هذا الحديث يدل على وجوب التقابض في أصناف المبادلات الربوية بجنسه. وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث عبادة المتقدم: "فإذا اختلفت هذه الأصناف "فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ" أخرجه البخاري (البخاري والمسلم).يدل هذا الحديث على وجوب التقابض في مبادلة الأصناف الربوية بغير جنسها، وإذا كان متفق معه في العلة الربوية. ومن الكتاب قوله تعالى:{وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ } (البقرة: ٢٧٨). في تحريم الربا لا تقبل الجدال ولا تحتمل التأويل عن ظاهرها، وجاءت هذه الآية ردا على من قال بأن البيع مثل الربا. في التجارة الإلكترونية، الضابط المالي الشرعي الذي توجه به السنة النبوية يتعلق بالعديد من الجوانب لضمان التعاملات المالية المشروعة والبعد عن الربا، وهي:

1. الوضوح في المعاملات لأن السنة النبوية تحثّ على الوضوح في البيوع والمعاملات المالية. لا يجوز بيع أو شراء سلعة مجهولة أو غير معروفة الصفات، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "من غشنا فليس منا"، وهذا يشمل جميع أنواع الغرر أو الغش في البيع. ولقوله صلى الله عليه وسلم، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: "قَدِمَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم الْمَدِينَةَ" وَهُمْ يُسْلِفُونَ فِي التَّمْرِ، فَقَالَ: «مَنْ أَسْلَفَ فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ» رواه الترميزي (أبو عيسى، 1996). وفي هذا الحديث يوضح النبي صلى الله عليه وسلم أهمية الوضوح والدقة في

المعاملات التجارية لتجنب النزاعات وضمان حقوق الأطراف المعنية، مما يعكس القيم الأخلاقية التي دعا إليها الإسلام في التعاملات المالية.

2. التراضي بين الأطراف شرط أساسي في العقود المالية. يجب أن تتم كل معاملة مالية بموافقة ورضا الأطراف المعنية دون ضغوط أو إكراه، تطبيقًا لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "إنما البيع عن تراضٍ". (ابن حبان، 2012).

3. الابتعاد عن الربا بشكل قاطع في الإسلام، سواء كان ربا الفضل (الزيادة في أحد العوضين) أو ربا النسيئة (تأخير الدفع مع زيادة القيمة). في التجارة الإلكترونية، يجب تجنب كل معاملة تتضمن ربحًا غير مشروع مثل تأخير الدفع مقابل فائدة، أو زيادة غير مبررة على القيمة الأصلية للدين أو الخدمة.

4. التسليم الفوري في المبادلات النقدية في السنة النبوية، من الضوابط الأساسية في التجارة أن يتم التسليم الفوري عند التعامل في النقد مقابل نقد أو عملة مقابل عملة، وهو ما يسمى القبض الفوري، كما جاء في الحديث عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: "لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا شَيْئًا غَائِبًا بِنَاجِزٍ" (الأصبحي، 1985).

5. البعد عن الغرر، يجب أن يكون التعامل خاليًا من الغرر، وهو الجهل بصفة المبيع أو عدم الوضوح في العقد. في التجارة الإلكترونية، هذا يشمل ضرورة توضيح كافة المعلومات عن السلع والخدمات المقدمة من حيث المواصفات، السعر، وتكاليف الشحن، مما يمنع التلاعب والخداع.

6. العدالة وعدم الاستغلال فالإسلام يدعو إلى تحقيق العدالة في التعاملات المالية، سواء بين البائع والمشتري أو بين العملاء والمزودين. الاستغلال أو الاحتكار منهي عنه في السنة النبوية، لقوله عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ نَضْلَةَ ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: "لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ" (الطيالسي، 1999). فهذه المبادئ تهدف إلى ضمان المعاملات النزيهة وتجنب الظلم والاستغلال المالي، بما يتوافق مع أخلاقيات الإسلام في المعاملات التجارية.

المناقشة والنتائج

تناقش هذه الدراسة علاقة السنة النبوية بالمعاملات المالية المعاصرة في ظل التجارة الإلكترونية. إن تطبيق مبادئ السنة النبوية في المعاملات المالية يشكل أهمية كبيرة في حياة المسلمين، حيث تعد السنة مصدرًا أساسيًا لتوجيههم في التعاملات المالية بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية. فهي تقدم إرشادات واضحة حول كيفية التعامل السليم في

المجتمع المسلم، وخاصة في الأمور المالية والاقتصادية، مما يضمن التزام الأفراد بالقيم الإسلامية في معاملاتهم المالية. إن تطبيق مبادئ السنة في التعاملات المالية يعدّ من الأمور ذات الأهمية الكبرى في حياة المسلمين، حيث تعتبر السنة النبوية مصدراً رئيسياً لتوجيه الأفراد نحو التعاملات المالية بما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية. فهي تضع قواعد واضحة وموجهة لكيفية إجراء المعاملات المالية السليمة داخل المجتمع الإسلامي، بما يسهم في تعزيز الالتزام بالقيم الإسلامية في المجال الاقتصادي وبالضوابط الإسلامية. وأهمية الامتثال للضوابط الشرعية في كافة المعاملات المالية، وتؤكد على ضرورة الالتزام بمبادئ السنة النبوية لضمان سلامة هذه المعاملات.وأخيراً، يجوز استخدام الشرط الجزائي في العقود المالية لتعويض الأضرار، شريطة أن يكون عن أضرار حقيقية ملموسة، وليست متوهمة، وألا يكون مرتبطًا بفوائد ربوية.

تعكس هذه النتائج النهج الشرعي في التعامل مع المعاملات المالية والمصرفية وفقًا لتوجيهات السنة النبوية، مع التركيز على ضرورة الامتثال للضوابط الشرعية في جميع المعاملات. فالنتائج على أن المبادئ المستمدة من السنة مثل تجنب الغرر والربا والوفاء بالعقود تعتبر أساسية في تحقيق العدالة في هذا النوع من المعاملات. لذا، يقترح البحث حلولاً عملية لتحقيق المواءمة بين التجارة الإلكترونية الحديثة والمبادئ الشرعية، لضمان التزام المتعاملين بالقيم الإسلامية في هذا المجال، والبحث يدرس عن تطابق الحديث بالمعاملات المالية من ناحية تطبيق الحكم الشرعي، وأنها جائزة مطابقة للشرع رغم أن المعاملات المالية الإلكترونية لم تكن موجودة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، كما أن هذه العقود ليست بين حاضرين بإيجاب وقبول مباشرين، ولكن بين غائبين مختلفين مكاناً وزماناً، ومع ذلك فإن هذا العقد جائز رغم اختلاف المكان والزمان، حيث يتم الاتفاق بين الطرفين بشكل لحظي، وفي بيئة افتراضية تجمع بين الأفراد من مختلف أنحاء العالم في آن واحد. وهذا يعني أن فكرة الانفصال الجغرافي التقليدي، التي كانت تنشأ عن غياب الأطراف في مكان واحد، قد اختفت. هذا يعني أن الأطراف المتعاقدة قد تكون متواجدة في أوقات مختلفة ومواقع مختلفة، ولكنها قادرة على التفاعل وإبرام العقود كما لو كانوا جميعاً في نفس المكان والزمان.

الخاتمة ونتائج البحث

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وفي نهاية المطاف توصل البحث إلى جملة من النتائج وهي: في ظل التطور التكنولوجي والتوسع الكبير في التجارة الإلكترونية، تزداد أهمية تطبيق المبادئ الإسلامية المستمدة من السنة النبوية لضمان أن تكون المعاملات المالية موافقة لأحكام الشريعة. يرتكز هذا البحث على استكشاف التحديات الفقهية التي تواجه التجارة الإلكترونية الحديثة، مع التركيز على القضايا المتعلقة بالغرر والغش والربا، وكيفية مواجهة هذه

التحديات من خلال استنارة الفهم الشرعي المستمد من السنة النبوية.

1. تطبيق السنة النبوية في التعامل مع الغرر في التجارة الإلكترونية، حيث إن البائع والمشتري قد لا يلتقيان فعليًا، ولا يتمكن المشتري من رؤية أو فحص السلعة بشكل مباشر. في هذا الصدد، تحذر السنة النبوية من الغرر في المعاملات وتدعو إلى وضوح الشروط. ولتقليل الغرر، قد يقترح البحث بعض الحلول مثل توفير معلومات دقيقة عن السلع، وضع سياسات وشروط، وإلزام التجار بتقديم وصف كامل وصادق للمنتجات والخدمات، وفق معايير شرعية قابل للقياس.

2. الربا والضوابط المالية في التجارة الإلكترونية، تأتي مسألة الربا في مقدمة الإشكاليات المتعلقة بالتعاملات المالية الإلكترونية، خاصة فيما يتعلق بطرق الدفع التي قد تفرض فوائد أو رسومًا إضافية. تطبق السنة النبوية قاعدة واضحة في تحريم الربا وتوجيه المسلمين نحو استخدام أساليب دفع شرعية، مثل الدفع النقدي المباشر أو نظام التمويل الإسلامي. يناقش البحث تطوير منصات مالية تراعي أحكام الشريعة الإسلامية، مما يشكل عمليًا لتجنب الربا في التجارة الإلكترونية.

3. الغش والتدليس في التجارة الإلكترونية، لما تتضمن السنة النبوية توجيهات صارمة لمنع الغش والتدليس، وتحث على الصدق في المعاملات. لكن مع ذلك، تظهر في التجارة الإلكترونية تحديات جديدة، حيث يمكن أن يخفي التجار بعض العيوب أو يقدموا معلومات خاطئة. يناقش البحث مدى فعالية الأنظمة الحالية في حماية المستهلكين من الغش، ويدعو إلى فرض أنظمة رقابة صارمة وفرض غرامات ضد التجار المخادعين. قد تتضمن المناقشة أيضًا مدى كفاية التدابير التي اتخذتها المنصات التجارية الإلكترونية في هذا الشأن، مثل نظام تقييم المستخدمين والتحقق من صحة التجار.

4. الوفاء بالعقود، تناقش السنة النبوية أهمية الوفاء بالعقود واحترام الالتزامات المتبادلة بين الأطراف، وهو ما يتطلب في التجارة الإلكترونية، يطرح البحث ضرورة تعزيز نظام الضمانات وإلزام المنصات الإلكترونية بتقديم معلومات واضحة ودقيقة بشأن العقود المبرمة بينها وبين المستخدمين.

5. التوازن بين التجارة الإلكترونية ومتطلبات الشريعة، فالتقنية الحديثة مع المبادئ الشرعية المستمدة من السنة النبوية في تطور دائم وتكنولوجيا بشكل سريع، يجب على الفقهاء والمشرعين البحث عن آليات لتطبيق الصدق و الأمانة، والتجنب من المحرمات*كالربا والغش. يؤكد البحث على أهمية دعم الفقه المعاصر وتحديث الفتاوى بما يتماشى مع واقع التجارة الإلكترونية.

6. الحلول المقترحة لتطبيق السنة النبوية في المعاملات الإلكترونية، من بينها إلزامية المستخدمين في تقديم معلومات صحيحة لضمان الحد من الغرر، و تعزيز نظم حماية المستهلك لمواجهة الغش والتدليس، وتطوير أنظمة دفع شرعية تراعي أحكام الشريعة، مثل البطاقات الإلكترونية التي تعمل وفقًا لأحكام التمويل الإسلامي وأيضاً تدريب التجار والمستهلكين على التعامل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية في التجارة الإلكترو

REFERENCES:

Abū Dāwūd al-Ṭayālisī, Sulaimān ibn Dāwūd. (1999). *Musnad Abī Dāwūd al-Ṭayālisī* (M. A. al-Turkī, Ed.). Cairo: Dār Hijr, 1st ed.

Aḥmad ibn al-Ḥusayn ibn ʿAlī ibn Mūsā al-Khurāsānī. (1991). *Maʿrifat al-Sunan wa al-Āthār* (ʿA. A. Qalāʿjī, Ed.), Vol. 10. Beirut: Dār Qutaybah.

al-Āmidī, ʿAlī ibn Muḥammad. (1424H). *Al-Iḥkām fī Uṣūl al-Aḥkām* (ʿA. R. ʿAfīfī, Ed.). Riyadh: Dār al-Sumayʿī, 1st ed.

al-Albānī, Nāṣir al-Dīn. (2000). *Ṣaḥīḥ al-Targhīb wa al-Tarhīb*, No. 1782. Riyadh: Maktabat al-Maʿārif, 1st ed.

Mālik ibn Anas al-Aṣbahānī. (1985). *Al-Muwaṭṭaʾ* (M. F. ʿAbd al-Bāqī, Ed.). Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.

al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismāʿīl. (n.d.). *Ṣaḥīḥ al-Bukhārī,* No. 80 (M. D. al-Bughā, Ed.). Damascus: Dār Ibn Kathīr, Dār al-Yamāmah, 5th ed.

al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismāʿīl. (n.d.). *Al-Buyūʿ*, Bāb: Bayʿ al-Shaʿīr bil-Shaʿīr, No. 2174; Muslim, *Kitāb al-Musāqāt*, Bāb: al-Ṣarf wa Bayʿ al-Dhahab bil-Waraq Naqdan, No. 1586.

al-Fayūmī, Aḥmad ibn Muḥammad ibn ʿAlī. (2000). *Al-Miṣbāḥ al-Munīr fī Gharīb al-Sharḥ al-Kabīr*. Damascus: Dār al-Fayḥāʾ, n.e.

al-Juʿfī, Abū ʿAbdullāh Muḥammad ibn Ismāʿīl al-Bukhārī. (1993). *Ṣaḥīḥ al-Bukhārī,* No. 80 (M. D. al-Bughā, Ed.). Damascus: Dār Ibn Kathīr, Dār al-Yamāmah, 5th ed.

al-Qarāfī, Abū al-ʿAbbās Shihāb al-Dīn Aḥmad ibn Idrīs ibn ʿAbd al-Raḥmān al-Mālikī. (n.d.). *Al-Furūq*, Vol. 3. ʿĀlam al-Kutub, n.e.

al-Qazwīnī, Abū ʿAbdullāh Muḥammad ibn Yazīd Ibn Mājah. (2009). *Sunan Ibn Mājah* (Shuʿayb al-Arnaʿūṭ, Ed.), No. 2341. Dār al-Risālah al-ʿĀlamiyyah, 1st ed.

al-Kūfī, Abū Bakr ʿAbdullāh ibn Muḥammad ibn Abī Shaybah al-ʿAbsī. (2015). *Musnad al-Ḥārith* (*al-Muṣannaf*) (S. N. A. A. al-Shathrī, Ed.), No. 21937, Vol. 11. Riyadh: Dār Kunūz Ishbīliya, 1st ed.

al-Tirmidhī, Abū ʿĪsā Muḥammad ibn ʿĪsā. (1996). *Al-Jāmiʿ al-Kabīr (Sunan al-Tirmidhī)* (B. A. Maʿrūf, Ed.), Vol. 2. Beirut: Dār al-Gharb al-Islāmī, 1st ed.

al-Shanqīṭī, Muḥammad al-Amīn ibn Muḥammad al-Mukhtār al-Jaknī. (1995). *Aḍwāʾ al-Bayān fī Īḍāḥ al-Qurʾān bil-Qurʾān*, No. 2550, Vol. 2. Beirut: Dār al-Fikr, 8 Dhū al-Ḥijjah.

al-Shanqīṭī, Muḥammad al-Amīn ibn Muḥammad al-Mukhtār al-Jaknī. (1415H). *Aḍwāʾ al-Bayān fī Īḍāḥ al-Qurʾān bil-Qurʾān*, No. 2550, Vol. 2. Beirut: Dār al-Fikr.

Ibn Ḥibbān, Abū Ḥātim Muḥammad ibn Ḥibbān ibn Aḥmad. (2012). *Ṣaḥīḥ Ibn Ḥibbān* (M. ʿAlī Sunmaz & Khālis Āy Dāmir, Eds.), Vol. 3. Beirut: Dār Ibn Ḥazm, 1st ed.

Muslim ibn al-Ḥajjāj al-Naysābūrī. (1955). *Ṣaḥīḥ Muslim* (M. F. ʿAbd al-Bāqī, Ed.), Bāb: Qawl al-Nabī (ﷺ) *"Man Ghashshanā fa-laysa minnā"*, No. 101. Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, Vol. 1.

Muslim ibn al-Ḥajjāj al-Naysābūrī. (n.d.). *Ṣaḥīḥ Muslim* (M. F. ʿAbd al-Bāqī, Ed.), Vol. 2. Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, n.e., n.d.

Nawal ʿAbd al-ʿAzīz. (2020). *Khaṣāʾiṣ Fiqh al-Muʿāmalāt fī al-Islām*. Retrieved June 17, 06:58:44, from https://e3arabi.com

Ṣāliḥ, ʿAbd al-Majīd ʿUbayd. (2003). *Tabaqāt al-Sunnah al-Nabawiyyah fī al-Muʿāmalāt al-Māliyya, Majallat Dirāsāt al-Ḥadīth*, Vol. 8(2).

Shubayr, Muḥammad ʿUthmān. (2007). *Al-Muʿāmalāt al-Māliyyah al-Muʿāṣirah fī al-Fiqh al-Islāmī*. Amman: Dār al-Nafāʾis, 1st ed.

al-Shawkānī, Muḥammad ibn ʿAlī. (1421H). *Irshād al-Fuḥūl ilā Taḥqīq ʿIlm al-Uṣūl* (Sāmī ibn al-ʿArabī al-Atharī, Ed.). Beirut: Muʾassasat al-Rayyān, 1st ed.

Sulafī, Muḥammad Luqmān. (1999). *Makānat al-Sunnah fī al-Tashrīʿ al-Islāmī*. Riyadh: Dār al-Dāʿī lil-Nashr wa al-Tawzīʿ.